تحوّلات القوة في النظام الدولي وانعكاساتها على الجيش الجزائري

بقلم: د. نبيل كحلوش

دراسات وأوراق سياسات: ديسمبر 2025

الملخّص:

يستكشف هذا المقال التحوّل العميق الذي يشهده النظام الدولي نحو مركزية القوة الصلبة، مع التركيز على انعكاسات ذلك على الجيش الجزائري من حيث رفع الميزانية الدفاعية باطراد يتناسب مع التحولات الإقليمية والدولية. ناقش البحث في محوره الأول انبعاث تيّار الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية، انطلاقًا من الحرب في أوكرانيا 2022، وحرب غزة 2023، وتراجع فعالية الأطر القانونية والمؤسّسات متعدّدة الأطراف. ثم حلل في محوره الثاني تفاعل الجزائر مع هذه التحولات عبر تتبع تطور إنفاقها العسكري في الربع الأول من هذا القرن ما بين سنتيْ 2000 و2024، للكشف عن مدى ارتباط مستوى التسلّح بالأزمات الجيوسياسية المحيطة بالدولة، حيث أظهرت النتائج أنّ الجزائر وخلال 25 سنة الماضية اعتمدت مسارًا تصاعديًا في تعزيز قوتّها الصلبة بإنفاق عسكري معدل نموه يناهز 12% سنويًا، وبمتوسط إنفاقٍ يساوي تقريبا 7.7 مليار دولار في السنة. هذا المسار مدفوعٌ بالتهديدات الإقليمية وتغيّرات البيئة الدولية ممّا يعني أنّ تسلّحها ليس مُوّجها نحو طرفٍ مُحدّد بعينه بل نحو بيئةٍ أمنية شاملة. وفي محوره الثالث والأخير يضطلع المقال بتسليط الضوء على رهانٍ له أهميته وهو الدور الاستراتيجي لسلاح الجو باعتباره أهمّ أداةٍ للواقعية الجديدة في تطبيق القوة الصلبة، ولكونه محوريًا للردع والسيادة والهيمنة. يخلص البحث إلى أنّ القوة الجوية هي مركز ثقلٍ يحتم الارتكاز عليه في العقيدة الدفاعية الجزائرية على اعتبار أن مستقبل الردع الإقليمي يتأسس عبر التفوق الجوي، وأنّ مدى تطوير هذا الجانب هو ما سيعكس مدى استجابة الجزائر الاستراتيجية لتحوّلات القوة في النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية: ***تحولات النظام الدولي، الإنفاق العسكري للجزائر، القوة الصلبة في السياسة الدولية، الردع الجوي، الأمن الإقليمي***

Power Shifts in the International System and Their implications for the Algerian Army

By: Nabil Kahlouche

Studies and Policy papers: December 2025

Abstract:

This article examines the profound transformation of the international system toward a renewed centrality of hard power, with a particular focus on its implications for the Algerian military, notably the steady increase in defense spending in line with regional and international shifts. The first section discusses the resurgence of neorealism in international relations, driven by the 2022 Ukraine war and the 2023 Gaza war, alongside the declining effectiveness of legal frameworks and multilateral institutions.

The second section analyzes Algeria's interaction with these transformations by tracing the evolution of its military expenditure during the first quarter of the twenty-first century, between 2000 and 2024, in order to assess the extent to which levels of armament are linked to surrounding geopolitical crises. The findings indicate that over the past twenty-five years, Algeria has pursued an upward trajectory in strengthening its hard power, with military spending growing at an average annual rate of approximately 12 percent and an average yearly expenditure of nearly USD 7.7 billion. This trajectory is driven by regional threats and changes in the international security environment, suggesting that Algeria's armament policy is not directed against a specific actor but rather oriented toward a comprehensive security environment.

The third and final section highlights a critical strategic stake: the role of air power as the primary instrument of neorealism in the application of hard power, and as a central pillar of deterrence, sovereignty, and dominance. The article concludes that air power constitutes a center of gravity upon which Algerian defense doctrine must be anchored, as the future of regional deterrence is increasingly founded on air superiority. Consequently, the level of development in this domain will reflect the extent of Algeria's strategic responsiveness to shifts in the global balance of power.

Keywords: ***Transformations of the International System; Algeria's Military Spending; Hard Power in International Politics; Air Deterrence; Regional Security***

محتويات الورقة:

الملخّص

المقدّمة

المحور الأول: النظام الدولي والقوة

المحور الثاني: الجزائر والاستجابة للقوة

المحور الثالث: رهان القوة الجوية

الخاتمة

هوامش الدراسة

نبذة عن المؤلِّف

المقدّمة:

تشهد العلاقات الدولية في العقدين الأخيرين عودةً متسارعةً لمنطق القوة في التحليل بوصفه المحدّد المركزي في سلوك الدول بعد فترةٍ طويلةٍ هيمنت فيها المقاربات الليبرالية التّي ركّزت في تحليلها للعلاقات الدولية على المؤسّسات الدولية والقانون الدولي والاعتماد الاقتصادي. غير أنّ التحولات الجيوسياسية المعاصرة –كالحرب في أوكرانيا، واتّساع نطاق الصراعات الهجينة، والحرب الإسرائيلية على غزة– كشفت محدودية هذه المقاربات، وأعادت الواقعية إلى السياسة الدولية بصيغتها الدفاعية والهجومية على حد سواء، حيث باتت القوة الصلبة هي العامل الأكثر حسمًا في رسم موازين القوى.

وضمن هذا السياق، تُواجه الدول الإقليمية، وعلى رأسها الجزائر، تحدّياتٍ أمنيةٍ متشابكة نتجت عن انهيار بعض الدول المجاورة، وتصاعد التهديدات الإرهابية، واحتدام الصراعات في المنطقة المغاربية وفي الساحل والصحراء. وقد فرضت هذه البيئة المضطربة على الجزائر مراجعة منظومتها الدفاعية وتعزيز قدراتها العسكرية، بما يتوافق مع حتمية الردع التّي باتت شرطًا للحفاظ على السيادة ضمن نظامٍ دولي يتسم بالفوضوية الحادة.

انطلاقًا من ذلك، يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة التحول الدولي نحو مركزية القوة الصلبة، ثمّ دراسة الكيفية التّي استجابت بها الجزائر لهذا التحوّل، وذلك من خلال تتبّع تطور الإنفاق العسكري منذ بداية الألفية الجديدة، إذ هي النقطة الزمنية المرجعية ليس فقط لبداية مشروع عصرنة الجيش الجزائري بعد الحرب الداخلية في تسعينيات القرن الماضي، بل ولأنّها أيضا كانت بدايةً لتغيّراتٍ شاملة في السياسة الدولية ككلّ بعد مثل أحداث 11 سبتمبر وغزو أفغانستان والعراق وغيرهما من الأزمات في إفريقيا، والتّي عرفت منذ ذلك الحين استخدامًا مفرطا لأدوات القوة الصلبة من طرف مختلف الفواعل في شتى الأزمات. وعليه فإنّ الفترة الممتدّة ما بين سنتيْ 2000 و2024 هي فترةٌ بإمكانها كشف طبيعة العلاقة بين التسلّح

والأزمات الجيوسياسية، إذْ شهد الربع الأول من القرن الحادي والعشرين تحولاتٍ جذرية يمكن لحليلها أن يساعد الباحثين على تشكيل فهم واضح عن النظام الدولي. كما أنّ المقال يعالج بُعدًا له أهميّته الاستراتيجية ويتمثّل في رهان القوة الجوية، حيث تُوصف القوة الجوية اليوم بأنّها ركيزة الردع ووسيلةٌ حاسمة في تحقيق السيادة الجوية في ظلّ صعود الحروب الحديثة التّي تعتمد على المُقاتلات المتطورة من الأجيال الجديدة، وعلى المسيّرات، والحرب الإلكترونية، والضربات الدقيقة بعيدة المدى.

وبذلك، يسعى المقال إلى الإجابة عن **السؤال الرئيس** الآتي:

إلى أيّ مدى يمثل الإنفاق العسكري الجزائري استجابةً استراتيجيةً لتحولات القوة في النظام الدولي؟

تفترض الورقة: أنّه كلما زاد الاعتماد على القوة في العلاقات الدولية زادت التدخلات في المحيط الجيوسياسي الجزائري، وكلّما زادت التدخلات زاد التهديد الأمني ضدّها، وكلما زاد التهديد الأمني انعكس ذلك على تطور الإنفاق العسكري للبلاد.

المحور الأول؛ النظام الدولي والقوة:

جادلت القوى الغربية وطيلة عقودٍ من أجل عالمٍ تُدار فيه العلاقات الدولية عبر القانون الدولي والمؤسّسات متعدّدة الأطراف، لكنها تجاهلت أنّ القوة لا تزال هي الفاعل الحقيقي في هندسة المصالح الدولية. وقد كشفت السنوات الأخيرة زيف هذا الخطاب، حيث تخلّت الدول الكبرى عن القواعد –التّي لطالما روّجت لها– عندما اصطدمت بمصالحها القومية، وبات المبدأ الواقعي هو المهيمن: القوة تُحدّد السلوك، وميزانها يُحدّد القرار. وهذا ما أشار إليه جون ميرشايمر حينما أكدّ بأنّ القوى العظمى لا تُدافع عن التوازن إلاّ عندما يلوح في الأفق تغييرٌ لصالح دولةٍ أخرى بينما تحاول تقويض ذلك التوازن وإحباطه –أي تحقيق هيمنتها الخاصّة– عندما يكون اتجاه التغيير في صالحها فحسب.[1] ولم تعد المصلحة المتبادلة هي المحدّد الأساسي بالنسبة لدعاة الليبرالية الغربية، فكثيرا ما بشّر الليبراليون الجدد بأنّ «السياسات التي تتبعها إحدى الحكومات تُعتبر من جهةِ شركائها مساعدةً لهم أيضًا على تحقيق غاياتهم الخاصّة»[2]، بينما الذّي يحدث فعلاً هو أنّ الدول الليبرالية نفسها تجعل أولية القوة هي معيار الفعل الخارجي قبل أيّ اعتبار آخر، وكمثال عن ذلك هو سلوك الولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي أين يتراجع خطاب الشراكة أمام مبدأ فرض الأمر الواقع الذّي يتمثّل في بناء توازن القوى في المنطقة عبر آلية "رباعية الكواد QUAD" لاحتواء الصين.[3]

وكان دخول روسيا وأوكرانيا في صراعٍ حربي في سنة 2022 إعلانًا صريحًا بتوظيف القوة الصلبة كحلٍّ حاسمٍ من أجل فرض الإرادة السياسية على الخصم. وقد شهدت هذه الحرب أيضا توظيفا لمختلف وسائل ومفاهيم الحرب الهجينة، أي "تلك الحرب التّي تتضمن مجموعةً فريدةً ومتضافرةً من أساليب الحرب المختلفة بما في ذلك القدرات التقليدية والتكتيكات اللانظامية والأعمال الإرهابية والفوضى الإجرامية، سواء

من طرف الدول أو من طرف فواعل غير دَولاتية. والمتميزة بضبابيةِ النمط الحربي وهوية المقاتلين والتقنيات المستخدمة".[4]

ومن الواضح أنّ رهان روسيا على القوة الصلبة لمجابهة الغرب كان عاليًا جدًّا، رغم أنّ الطرفين معًا وظفا أساليب الحرب الهجينة وأدوات الحرب الناعمة لمحاولة إحباط كلّ طرفٍ للآخر. ويتجلّى رهان روسيا على القوة الصلبة أكثر من غيرها في ذلك الرفع المتواصل للمجهود العسكري كلّما فُرضت عليها عقوباتٌ اقتصادية أو تعرّضت لعملياتِ تخريبٍ أو اختراقاتٍ استخباراتية في الداخل أو ضغطٍ دبلوماسيٍّ من الأوروبيّين والأمريكيّين. فلسفة القوة الصلبة الروسية في الصراع الأوكراني كانت هي الأكثر تركيزًا، وتأتي تصريحات ميدفيدف نائب رئيس مجلس الأمن في الاتحاد الروسي والتّي لوحّت بـ "التهديد النووي"، كتأكيدٍ رسميٍّ لهذا الطرح الذّي شكّلت فيه القوة الصلبة جوهر العقيدة الروسية في إدارة هذا الصراع.[5]

وفعلاً فإنّ تغيير الولايات المتحدة الأمريكية لمقاربتها تجاه الحرب وميلها لحلول تصبُّ لصالح روسيا هي نتيجةٌ لفقدان أوكرانيا زمام المبادرة الاستراتيجية أمام الروس، وهذا ما كشفه التقرير الفصلي لوزارة الدفاع الأمريكية المعنون بـ "عملية الحل الأطلسي" الصادر ربيع سنة 2025 والذّي لم يكتفي فقط بالتأكيد على الحالة الحرجة للجيش الأوكراني أمام الضغط الروسي والخسائر الفادحة التّي تكبّدها، بل وقد أشار إلى أزمةٍ أعمق أيضًا وهي مخاطر الفساد في القطاع الدفاعي لأوكرانيا والتّي مسّت القوة الصلبة للجيش، أين أكّد بأنّ "أوكرانيا سحبت في يناير 2025 ما مقداره 30 ألف قذيفةِ هاون معيبة من وحدات الخطوط الأمامية، حيث كشفت رداءة جودة هذه القذائف عن احتمال وجود فساد في عملية المشتريات الدفاعية الأوكرانية، ممّا فاقم من تحدّيات تنفيذ عمليات عسكرية مستدامة ضدّ روسيا".[6]

ومن جهةٍ أخرى فإنّ رهان القوة الصلبة التّي راهنت عليها روسيا منذ بداية الحرب كان يرتكز بشكلٍ كبيرٍ على تحقيق "التفوق الاستراتيجي" عبر سلاح الجو من أجل إخماد قدرات "الردع الاستراتيجي" لأوكرانيا،

وهذا ما أشار إليه الخبيرين الأمريكيين دافيد ديبتولا وكريستوفر بويي، في مقالهما "دلالة التفوق الجوي: الحرب الروسية الأوكرانية"، حيث اعتبرا أنّ: «الدرس المستفاد من الحرب الروسية–الأوكرانية هو الأهمية المطلقة للتفوق الجوي في تحقيق أفضلية حاسمة.»[7]

إنّ المفاهيم "الصلبة والواقعية" نفسها قد تكرّرت في الحرب الإسرائيلية على غزّة سنة 2023، أين انخرط الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة في حربٍ عسكريةٍ كانت وحشيةً بكلّ المقاييس، وقد وظّف فيها الاحتلال المفاهيم نفسها وهي استعمال القوة الصلبة كشرطٍ أول وأساسي لإدارة الصراع، وهذا بدلالة الكثافة النارية المفرطة لسلاح الجو الإسرائيلي على قطاع غزة. فقد كشف تحقيقٌ حمل عنوان "تقرير اللجنة الخاصّة المعنيّة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التّي تمسّ حقوق الإنسان المتعلّقة بالشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الضفة الغربية"، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم (A/79/363) بتاريخ 20 سبتمبر 2024، أنّه: «بحلول 10 ديسمبر 2023 –أيْ شهرين فحسب بعد الحرب– شنّ جيش الدفاع الإسرائيلي أكثر من 300 غارة يومية، وبحلول فبراير 2024 –أيْ بعد أربعة أشهرٍ من الحرب فقط– كان قد استخدم أكثر من 25000 طن من المتفجرات في جميع أنحاء قطاع غزة، أيْ ما يعادل الحجم التفجيري لقنبلتين نوويتين".[8] يؤكّد ذلك بأنّ القوة الصلبة هي المتغيّر الاستراتيجي الذّي بواسطته يجعل الجيش الإسرائيلي ميزان القوة ميدانيًا يميل لصالحه.

لقد جعل هذا المتغيّر الاستراتيجي من معادلة الردع واقعًا جيوسياسيًا لا مجرّد طرحٍ نظريٍّ، فالإسرائيليون فعلا تسبّبوا في دمار شاملٍ بالمنطقة، لكنهم لم يتمكنوا من تدمير القوة الصلبة للمقاومة بشكلٍ نهائي رغم الأضرار التّي لحقت بها. فعدم تدمير القوة الصلبة للمقاومة قد حوّل هذه القوة إلى ورقةٍ سياسية لها تأثيرٌ مباشر في الموازين الدولية أيضا. حيث فرضت على الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أن تجد صيغةً سياسيةً لإيقاف الحرب بدلاً من الرهان (إلى ما لا نهاية) على احتمالية تدمير القوة الصلبة

للمقاومة بواسطة الاعتماد الحصري على الجهد العسكري لوحده، وهو ما يؤدّي لاستمرارية هلاك الأسرى من جهةٍ وتفاقم الأزمة الإنسانية في القطاع المحاصر من جهةٍ أخرى مع كلّ ما يسبّبه ذلك من ضغطٍ دوليٍ مباشر. وهنا يمكن ملاحظة أنّ عنصر "القوة الصلبة" كان هو المتغير الأساسي لدى الطرفين معًا. ورغم وصول الطرفين إلى اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2025 إلاّ أنّ رهان نزع سلاح المقاومة بالنسبة للاحتلال مع رهان المحافظة عليه بالنسبة للمقاومة لهو دليل صريح على الموقع المركزي الذي تتبوؤه "القوة الصلبة" في صياغة الواقع الجيوسياسي بدلاً من الوعود الدبلوماسية والمؤسّساتية التّي لا تمتلك ضمانًا كافيًا لإرساء الاستقرار والأمن والحدّ من الفوضى.

إنّ ما يشهده العالم اليوم هو نظام دولي فوضوي وغير مستقر استراتيجيًا، "وهذا ما يجعل الوحدات –سواء الأفراد أو المنظمات أو الدول– تعتمد على نفسها لتحقيق أهدافها وصيانة أمنها في نظام فوضوي"،[9] ممّا يعني نقصانًا في الاعتماد المتبادل والتعاون الدولي مقابل زيادة في سوء فهم النيّات والعزلة عن الآخر. فبناءً على ذلك يكون النظام الدولي الراهن موصوفًا بأنّه نظامٌ ذا مؤسّساتٍ محدودة الفعالية وتتسّم بالقصور، ويرتكز على معادلات القوة والردع ومعايير التسلّح والهيمنة. أيْ باختصار: نظامٌ تكون القوة فيه هي المعيار الأساسي للمكانة الدولية.

إنّ المثال التطبيقي عن ذلك هو سعي الولايات المتحدة الأمريكية –بكل واقعية هجومية– إلى إحباط الخصوم ومنعهم من التوازن معها في معادلة الردع. وكذا بروز قوى دولية مثل الصين وروسيا إلى جانب قوى إقليمية كتركيا وإيران لتعزيز مواقعها الجيوسياسية بناءً على ميزان القوة وتعظيم قدرات الردع المضاد.

وإن كانت العقود الثلاث الماضية –بعد سقوط الاتحاد السوفييتي– قد شهدت خطابًا يرافع من أجل المصلحة الاقتصادية وعالم يدار بواسطة القواعد، أين سادت مقولات مثل "الاعتماد المتبادل" و"القوة الناعمة" التّي جادل من أجلها ليبراليون جدد كجوزيف ناي وغيره، فإنّ السنوات الأخيرة قد أظهرت بأنّ

الدول تعود بقوة إلى منطق الأمن القومي كأولوية بالغة. ولم تعد العولمة الاقتصادية كافيةً لضمان الاستقرار، بل صارت الدول تعيد النظر في سياساتها بناءً على اعتبارات القوة الصلبة، سواءً عبر إعادة تطوير التسلّح أو تعزيز التحالفات العسكرية. ومنه ففي جميع الاتجاهات «بدلا من أن نشهد تعزيزًا للمؤسسات متعدّدة الأطراف وتعزيزًا للتكامل السياسي العالمي، فإنّ ما نراه فعلاً هو الواقع الدائم للتنافس والصراع فيما بين القوى الكبرى، وحتّى بين الدول متوسّطة الحجم والصغرى. كما أنّ الآثار الدائمة للمعضلة الأمنية وبقاء ميزان القوى يُعتبران سمةً محورية للمنظومة على الصعيدين العالمي والإقليمي على حدّ السواء».[10]

ممّا يعني أنّ التحولات المتسارعة للقوة في النظام الدولي الراهن قد أدّت إلى حالةٍ من اللايقين جعل السلام بناءً معقّدًا لا تُحدّده المعايير القانونية والمؤسّساتية حصرًا، بل حسابات القوة والنيّات المبيّتة بين الخصوم. لهذا يقول كينيث والتز بأنّ: «تفسير الحرب أسهل من محاولة فهم شروط السلام»[11]، أيْ أنّ الحرب هي نتيجة طبيعية لفوضى النظام الدولي، ولكن السلام يتطلّب شروطًا بنيويةً معقدّة.

يتبيّن من خلال ما سبق أنّ التحول الدولي الراهن نحو القوة هو نتيجةٌ للعلاقة الجدلية بين المفاهيم الاستراتيجية الجديدة، وعلى رأسها الواقعية الهجومية، والوقائع الميدانية الراديكالية (أيْ الفوضى والإنفلاتات الأمنية)، ويتسّم هذا التحوّل بثلاثة سِمات أساسية:

- **التوظيف المفرط للقوة الصلبة**، حيث عادت المرافعة لصالحها ممّا يعني بروزًا أكبر للواقعية.
- **الاستثمار في منطق الردع**، أيْ التوجه لسباق التسلّح بشكلٍ أكبر.
- **تراجع القوانين والأطر المؤسّساتية في حلّ الأزمات**، ممّا يعني زيادةً في حدّة الفوضوية الدولية.

المحور الثاني؛ الجزائر والاستجابة للقوة:

إن الجزائر ليست استثناءً من هذا التحول العميق على المستوى الدولي، فقد اضطرت للاستجابة إلى نداء القوة الصلبة لحماية أمنها ومصالحها. ومن أجل ذلك عزّزت من إنفاقها العسكري الذّي لا ينفصل عن البيئة الداخلية والخارجية، بل يتفاعل معهما تراجعًا وارتفاعًا، ممّا يعني أنّ قراءة تطور ميزانية الجيش الجزائري منذ بداية الألفية (2024/2000) ستُتيح اختبار فرضية: وجود علاقة طردية بين تفاقم الأزمات الجيوسياسية وتطوّر الإنفاق العسكري.

إثباتُ هذه العلاقة يعني وجوب التوقّف عند أهم الأحداث الإقليمية أو الدولية التّي أثّرت على الجزائر لرصد مدى الارتباط بين المتغيّرين الجيوسياسي والعسكري.

يرتبط تسلّح الجزائر بأسباب وسياقاتٍ تاريخيةٍ وإقليميةٍ. فأولاً، لم تسترجع الجزائر سيادتها السياسية إلاّ بعد أكثر من 132 سنة تعرّضت فيها للإقصاء بقوة عن المشهد الإقليمي والدولي، ممّا يعني أنّ اهتمامها بإعادة ترميم قوتّها هو نتيجةٌ منطقية لتوجّسٍ تاريخي من خطرِ فقدان السيادة والاستقلالية مجدّدًا. وثانيًا تُمثّل الأزمات المغاربية والإفريقية بجوار الجزائر (مثل أزمة ليبيا والساحل والصحراء الغربية) تهديداتٍ أمنية مباشرة على حدودها، فضلاً عن مجاورتها لدول جنوب أوروبا ذات القوة المعتبرة في حلف الناتو، ممّا يعني أنّ محيطها الإقليمي يجمع بين تناقضين: هشاشة أمنية في الجنوب، وقوة عسكرية رادعة في الشمال، فالخيارين المطروحين أمامها هما: إمّا أن تكون ضمن دول الهشاشة الأمنية، وإمّا ضمن دول القوة الرادعة.

وبعد نهاية الأزمة الأمنية في الجزائر المتمثّلة في عشرية الحرب على الإرهاب في تسعينيات القرن الماضي، عرف الإنفاق العسكري تناميًا مستمرًا بشكلٍ ساعد في بناء القدرات العسكرية وتطوير أساليب الردع. تُوضّح الأرقام الآتية تطوّر الميزانية العسكرية طيلة 25 سنة بدايةً من سنة 2000 إلى 2024:

السنوات	الميزانية (مليار دولار)	نسبة التطور
2000	1.88116	–
2001	2.09163	%11.1
2002	2.10060	%0.4
2003	2.20640	%5
2004	2.80222	%27
2005	2.92482	%4.3
2006	3.09398	%5.7
2007	3.94582	%27.5
2008	5.17234	%31
2009	5.28059	%2
2010	5.67131	%7.4
2011	8.65224	%52.5
2012	9.32629	%7.8
2013	10.16159	%8.9
2014	9.72438	%4.3-
2015	10.41271	%7
2016	10.21708	%1.9-
2017	10.07336	%1.4-

%4.8-	9.58372	2018
%7.5	10.30360	2019
%5.8-	9.70828	2020
%6.1-	9.11246	2021
%0.3	9.14581	2022
%99.6	18.26397	2023
%19.1	21.75465	2024

الشكل رقم (1): جدول لحجم ونسب نمو الميزانية العسكرية الجزائرية بين سنوات 2000-2024

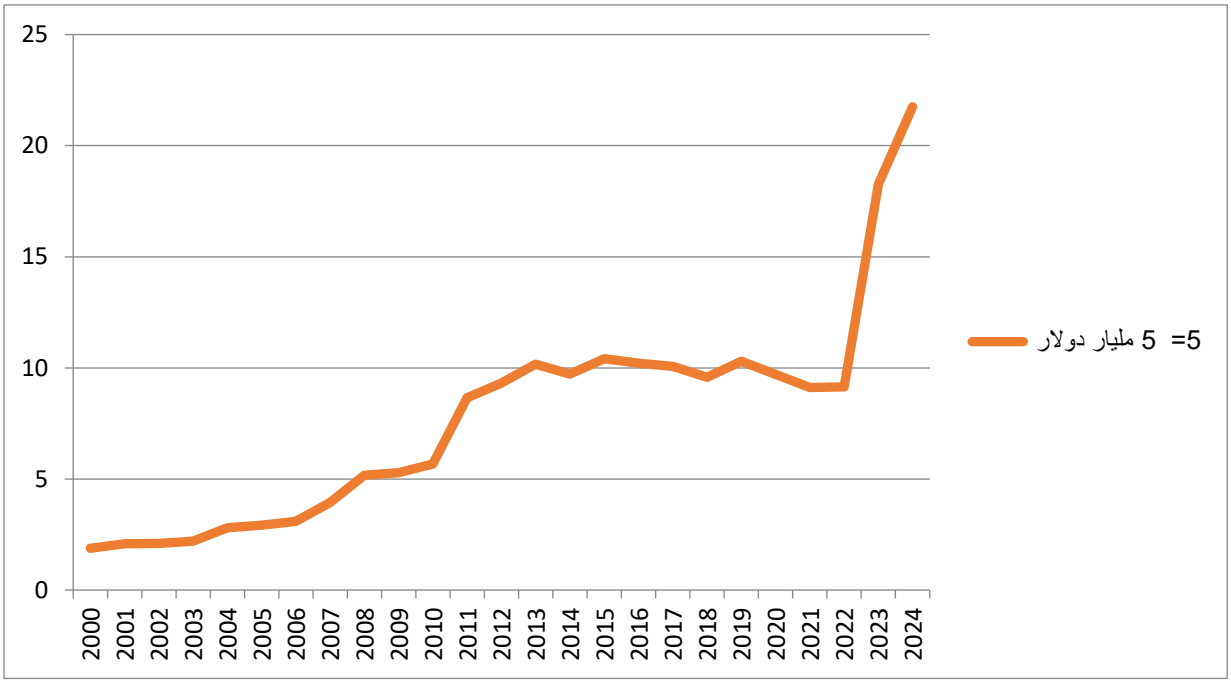

الشكل رقم (2): منحنى لتطور الميزانية العسكرية الجزائرية في ربع قرن بين 2000-2024

لقد تمّ تجميع هذه البيانات من مصدرين: الأول هو قاعدة بيانات الإنفاق العسكري لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، وذلك فيما يخصّ السنوات المحصورة بين 2000 و2023، [12] والثاني يتمثّل في قانون المالية الجزائري لسنة 2024 الذّي يتضمّن ميزانية الدفاع بالدينار الجزائري. وقد تمّ تحويل القيمة إلى الدولار على أساس متوسّط سعر صرف العملة في السوق الرسمية لكلّ سنة على حدة بناءً على أرقام موقع مجموعة البنك الدولي.[13]

ويجدر التنبيه إلى أنّ هذه الأرقام تعكس في غالبيتها الميزانية المُعلن عنها وقد تكون الميزانية الفعلية مختلفة نسبيًا، لكنّ الهدف من البحث ليس تحليل الأرقام من الناحية المالية والمحاسبية، بل رصد اتجاهها لمعرفة دلالاتها.

عند تحليل الجدول يتضّح أنّ:

- **قيمة الميزانية العسكرية تعكس التوجه نحو القوة:**

بعد خروج الجزائر من أزمتها الأمنية في التسعينيات، أخذ الجيش يزيد بشكلٍ ملحوظٍ من ميزانيته العسكرية. وقد انتقل الإنفاق من 1.88 مليار دولار في سنة 2000 إلى 21.7 مليار دولار في سنة 2024، أيْ أنّه تطوّر بأكثر من عشرة أضعاف، بنسبة نمو تساوي تقريبا 12% سنويًا.

- **الإنفاق العسكري تأثر سببيا بالأزمات الجيوسياسية:**

شهد الإنفاق العسكري ثلاث طفرات كبرى في ثلاث فترات زمنية مختلفة، وقد تزامنت هذه النسب المتنامية مع تحولات جيوسياسية إقليمية ودولية:

كانت الطفرة الأولى سنة 2008، حيث زادت الميزانية العسكرية بنسبة 31% عن سنة 2007، إذ بلغت قيمتها 5.17 مليار دولار. وتزامن ذلك مع تغيراتٍ أمنيةٍ جذريةٍ شهدتها الجزائر محليًا وإقليميًا. ففي

2007 شهدت الجزائر تفجيراتٍ إرهابية (من طرف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي) استهدفت مقرّات حيوية في العاصمة.[14] أما إقليميًا فقد كان الوضع على الحدود مع مالي والنيجر متدهورًا وبالأخصّ بعد تجدّد النزاع في شمال مالي إثر انهيار "اتفاقية السلام 2006" بين الشمال والجنوب بعد انتفاضة الطوارق.[15] وهذا ما يُظهر بإنّ الأزمات الجيوسياسية تلك كانت سببًا مباشرًا في زيادة الإنفاق العسكري.

أمّا الطفرة الثانية فكانت سنة 2011، حيث ارتفعت الميزانية العسكرية بنسبة 52.8% عن سنة 2010، وبلغت قيمتها 8.65 مليار دولار. تزامن ذلك مع أزماتٍ إقليميةٍ عديدة، مثل: الانفلات الأمني والحروب والتوتّرات السياسية التي سادت العديد من الدول العربية مثل تونس وليبيا ومصر الناجمة عن موجات ما سمي بالربيع العربي، إضافة إلى تجدّد الانهيار الأمني في مالي إثر الحرب بين السلطة المركزية والأزواد.[16] ألقى كلّ ذلك أعباءً أمنيةً إضافية على الجزائر من جراء هذه الأزمات. ونتيجةً للواقع المعقّد فإنّ الفوضى الأمنية في محيطها قد استقطبت العديد من التدخلات الخارجية للدول الغربية –مثل فرنسا عبر عمليتها المسماة بـ "عملية برخان"– كما تسبّبت أيضًا في تشكيل واقعٍ مضطربٍ أدّى لظهور وتنامي الجماعات المسلّحة العابرة للحدود. فهذه البيئة المضطربة إذن شكّلت هاجسًا أمنيًا دفع بالجزائر إلى الزيادة من ميزانيتها العسكرية.

أما الطفرة الثالثة ففي سنة 2023، حين بلغت ميزانية الدفاع 18.26 مليار دولار، بنسبة نمو تقدر بأكثر من 99% عن سنة 2022. سبقت هذه الفترة أيضا جملة من التحولات الإقليمية دفعت إلى الرفع من ميزانية الدفاع، مثل انهيار اتفاق وقف إطلاق النار بين المغرب وجبهة البوليساريو سنة 2020، [17] ثمّ القطيعة الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب سنة 2021، [18] وأيضًا المعضلة السياسية والأمنية في ليبيا وبالأخصّ بعد فشل تنظيم الانتخابات وتفاقم أزمة الحكم في مطلع 2022، [19] إضافةً للأزمة في دولة

مالي بين الحكومة الانقلابية وحركة تحرير أزواد التّي بقيت تراوح مكانها. فمحيط الجزائر كان عبارة عن "جغرافية من الأزمات" من كلّ الاتجاهات. أمّا دوليا فإنّ تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية قد مسّت الأمن الدولي ورفعت من حدّة الاستقطاب الجيوسياسي بشكلٍ كبير. كلّ ذلك أدّى بالفواعل الدولية إلى انتهاج أسلوب القوة الصلبة في إدارة شتّى الملفات ممّا يفسّر سبب طفرة الميزانية الدفاعية الجزائرية آنذاك.

بناءً على ما سبق، فإنّ الأزمات الجيوسياسية تمثّل المتغير الأساسي في تحديد الإنفاق العسكري الجزائري. وعلى الرغم من وجود متغيراتٍ أخرى متداخلة، مثل عائدات الريع وثقل المؤسّسة العسكرية في صناعة القرار، إلاّ أنّ المتغير الجيوسياسي الأمني يبقى الأكثر تأثيرا. ومنه فإنّ التوظيف المفرط للقوة في النظام الدولي هو ما يؤثّر في الاستقرار الأمني للبيئة الجيوسياسية الجزائرية، فتستجيب له الجزائر بواسطة الزيادة في ميزانيتها العسكرية بنسب هي الأعلى على مستوى القارة الإفريقية.

المحور الثالث؛ رهان القوة الجوية:

أظهرت دراساتٌ للحروب الأخيرة، كالدراسة التّي نشرها "معهد ميتشل للدراسات الجَو–فضائية" بعنوان "سباق الجيل الخامس في القوة الجوية: تعزيز القدرة والكفاءة على الالتحام"،[20] بأنّ القوة الجوية صارت أهم رهانٍ في سباق التسلّح وأهم سلاحٍ لتغيير الموازين الميدانية. ففي الحرب الروسية–الأوكرانية الجارية مثلاً، ركّزت روسيا على القوة الجوية من أجل تحقيق السيادة الجوية على أجواء مناطق الحرب المتداخلة بين الطرفين، كما ركّز عليها سلاح الجو الإسرائيلي في ضرباته التّي شنها على إيران صيف 2025. فإلى جانب عودة القوة كمفهومٍ واقعي في السياسة الدولية، يتضّح ممّا سبق أنّ القوة الجوية تحديدًا باتت هي جوهر هذا المفهوم.

أمّا بالنسبة للجيش الجزائري فإنّه يضع مطلب التكيّف مع الواقع الاستراتيجي الجديد للحروب الحديثة – والذّي يتسّم بالتنافس حول كسب رهان السيطرة الجوية– في صلب أهدافه المسطرة، فقد جاء في مجلة "الجيش" الصادرة عن الجيش الوطني الشعبي الجزائري في العدد 717 لشهر أبريل 2023 تصريحٌ لرئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الجزائري الفريق أول السيّد السعيد شنقريحة، يُحدّد فيه هذا المطلب بقوله: «الرفع من المردودية القتالية والعملياتية لسلاح الجو لدينا، هو المطلب المُلّح الذّي يتعيّن على مستخدمينا في القوات الجوية، كلٌّ في موقع عمله ونطاق تخصّصه، بأن يجعلوا من تحقيقه صلب اهتماماتهم ومحور انشغالاتهم، وأن يتفانوا في سبيل ذلك ويبذلوا قصارى جهدهم، من أجل تحقيق السيطرة التامّة على أجوائنا، والتكيّف المتواصل مع مستجداتِ الحروب الحديثة، المُتّسمة بالاستعمال المتزايد للمسيّرات بكلّ أصنافها وأنواعها.»[21]

فمن خلال هذا التصريح يلاحظ أنّ هناك رهانين لسلاح الجو الجزائري: الأول يتمثّل في تعزيز قدرات الردع من خلال الرفع من "المردودية القتالية والعملياتية". والثاني يتمثّل في تعزيز السيطرة الجوية من خلال التركيز على التهديدات الجديدة لسلاح "المُسيّرات".

ويتسّق هذا الرهان مع البيئة الإقليمية للجزائر التّي تطلّ على الفضاء المتوسطي شمالاً والعمق الصحراوي جنوبًا على حد سواء. فالسيطرة الجوية ترتكز على تطوير المنظومات القتالية والمنظومات العملياتية، أيْ تطويرًا يشمل كلاً من المقاتلات والطائرات بدون طيار والمُسيّرات وطائرات اللوجيستيك وحتّى طائرات الإنذار المبكّر التّي بإمكانها تكميل كلّ المنظومة الدفاعية بما لديها من ميزات الرصد والاستباق. وتُمثّل تغطية الجغرافيا الجزائرية بكلّ إقليمها الوطني الذّي يفوق مليوني كلم مربع تحدّيًا كبيرًا لسلاح الجو.

إنّ التجربة المُشاهَدَة في الشرق الأوسط، لاسيما استهداف القوات الجوية الإسرائيلية ومنذ 2023 مساحاتٍ واسعةٍ ومختلفة في كلٍّ من غزة ولبنان وسوريا وإيران وقطر واليمن، تثبتُ الاعتماد الحاسم على سلاح الجو لفرض واقعٍ ميدانيٍ جديد، حيث منحت هذه الحرب درسًا لجميع الجيوش النظامية في الإقليم بأنّ من لا يمتلك السيطرة الجوية لن يمتلك السيادة على الأرض.

وبناءً على ذلك يُمثّل رهان كسب قوةٍ جويةٍ رادعةٍ أحد أهم الرهانات الاستراتيجية لتحقيق "السيطرة التامة على الأجواء" على حدّ وصف رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الجزائري سابق الذِكر. وهذا الرهان يحتاج من الناحية الموضوعية إلى شروطٍ عدّة مثل: مواكبة الجيل الخامس من المقاتلات لتعزيز الأسطول بتوليفةٍ متنوعةٍ من الأسراب المتخصّصة في السيادة الجوية والاعتراض والهجوم، وكذا منظومات دفاعية متكاملة.

ولكن الاعتماد المفرط على الاستيراد من الخارج يمثّل نقطة ضعفٍ في التسلّح العسكري، كما أنّ الزيادة المطردة للإنفاق العسكري في السنوات المقبلة تتطلّب نموًا اقتصاديًا يكافئها بالمقابل. ففي عالمٍ يزدحم

بالتحولات الجيوسياسية يُعتبر تطوير المشاريع الوطنية في الصناعات العسكرية –التي تعتمد على الاستثمار التكنولوجي والتصنيع المحلي– من أضمن وسائل تعزيز الأمن القومي للدولة.

الخاتمة:

تُظهر التحولات الدولية الراهنة في الأخير أنّ النظام الدولي يتجّه بشكلٍ متسارعٍ نحو مركزية القوة الصلبة بوصفها الأداة الأساسية لتحقيق المصالح القومية، في مقابلِ تراجعِ أدوارِ الأطر القانونية والمؤسّسات متعدّدة الأطراف، أيْ بصيغة نظرية: عودة للواقعية بشقيّها الدفاعي والهجومي ليس فقط لتفسير النظام الدولي بل للانخراط في تشكيله بالأساس، وذلك عبر إعادة تشكيل موازين القوة.

في هذا السياق، تبرز التجربة الجزائرية كنموذجٍ لدولةٍ تسعى إلى التكيّف مع بيئتها الفوضوية عبر تعزيز قدراتها الدفاعية بشكلٍ تصاعدي، خاصّةً في الفترات التّي تزامنت مع الأزمات الكبرى في محيطها الإقليمي. ففي الفترة بين سنتي 2000 و2024 شهد إنفاقها العسكري نموًا بنسبة 12 بالمائة كلّ سنة، وبميزانية سنوية متوسّطها 7.7 مليار دولار. إذن فالبيانات تؤكّد أنّ الجزائر تبنّت استراتيجيةً تقوم على أولوية "القوة الصلبة" في الاستجابة للأزمات الجيوسياسية، وأنّ هذه الأخيرة هي سببٌ مباشرٌ في زيادة الإنفاق العسكري، وتنفي بشكلٍ قاطعٍ أن يكون الإنفاق عبارةً عن سباق تسلّح للهيمنة أو تحضيرٍ لعملٍ عدائيٍّ ضدّ جهةٍ ما بعينها.

ومن خلال ما سبق، يتضّح بأنّ الصراعات الحديثة –من أوكرانيا إلى غزة– شكلت واقعًا دوليًا تعاظمَ فيه دور القوة الجوية كوسيلةٍ لفرض السيطرة وتحقيق الردع وتغيير الخارطة الجيوسياسية. فسلاح الجو يُمثّل اليوم محور هذا الواقع الاستراتيجي.

يخلص البحث إلى أنّ الأمن القومي الجزائري مرتبطٌ بشكلٍ وثيقٍ بمدى مواكبة ميزانيته العسكرية للتحولات الجيوسياسية، وكذا بمدى قدرة الجيش على بناء قوةٍ جويةٍ رادعةٍ قادرةٍ على السيطرة، وصون السيادة الوطنية والتعامل مع التهديدات الجديدة. كلّ ذلك لتمكين البقاء في نظامٍ دوليٍ تتربّص بعض قواه الفاعلة بتلك الأمم التّي تتأخّر عن سباق القوة.

هوامش الدراسة:

1. جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم (الرياض: مركز الترجمة بجامعة الملك سعود، 2012)، 4.

2. Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), 51.

3. Arzan Tarapore, "Zone Balancing: India and the Quad's New Strategic Logic," International Affairs 99, no. 1 (2023): 239–257.

4. Frank G. Hoffman, "Conflict in the 21st Century: The Rise of Hybrid Wars" (Virginia: Potomac Institute for Policy Studies, 2007).

5. Guy Faulconbridge and Caleb Davis, "Medvedev Raises Spectre of Russian Nuclear Strike on Ukraine," Reuters, September 27, 2022.

6. U.S. Department of Defense, Operation Atlantic Resolve (January 1–March 31, 2025), 48.

7. David A. Deptula and Christopher J. Bowie, "The Significance of Air Superiority: The Ukraine-Russia War," Mitchell Institute Policy Paper 50 (July 2024): 12.

8. الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وثيقة A/79/363) 20 سبتمبر 2024)، 18.

9. Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics (Reading, MA: Addison-Wesley Publishing Company, 1979), 111.

10. بول ويلكينسون، العلاقات الدولية: مقدمة صغيرة جدًا، ترجمة لبنى عماد تركي (لندن: مؤسسة هنداوي، 2017)، 31–32.

11. Kenneth N. Waltz, "Structural Realism after the Cold War," International Security 25, no. 1 (Summer 2000): 8.

12. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), "SIPRI Military Expenditure Database," accessed April 5, 2025.

13. World Bank, "Official Exchange Rate (LCU per US$, Period Average) – Algeria," accessed April 15, 2025.

14. "أبرز التفجيرات في الجزائر منذ مطلع 2007"، الجزيرة نت، 11 ديسمبر 2007.

15. أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي (واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أكتوبر 2012)، 6.

16. بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، 6.

17. "خلفيات قرار الجزائر قطع العلاقات مع المغرب وتداعياته"، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2 سبتمبر 2021.

18. وزارة الشؤون الخارجية الصحراوية، "بيان 13 نوفمبر 2020"، (تم الاطلاع في 15 ديسمبر 2025).

19. سناء السعيد حسن، "إشكالية بناء الدولة في ليبيا 2011–2022"، المركز العربي للديمقراطية.

20. Joseph Guastella et al., "Accelerating 5th Generation Airpower: Bringing Capability and Capacity to the Merge," Mitchell Institute Policy Paper 43 (June 2023).

21. "القوات الجوية: الرفع من المردودية القتالية والعملياتية لسلاح الجو"، الجيش، العدد 717 (أفريل 2023).

نبذة عن المؤلِّف:

د. نبيل كحلوش، باحث سياسي وإعلامي، متخرج من "جامعة الجزائر3"، تلقى التكوين في طور الدكتوراه بمعهد "المناهج للبحث العلمي والدراسات العليا" –الوكيل الحصري لجامعة "أريس AREES" الأمريكية– أين تحصّل منهما على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، وشهادة الكفاءة المنهجية. ومتحصّل على شهادتي ماستر في الدراسات الاستراتيجية وليسانس في الدراسات الإقليمية من "جامعة الجزائر3"، وكذا على شهادة ليسانس في اللغة التركية من "جامعة الجزائر2". تشمل اهتماماته البحثية مجال الاستراتيجيات والجيوبوليتيك والأمن والدراسات المستقبلية وتحديات الصراع والتعاون في العلاقات الدولية. له أطروحة دكتوراه بعنوان "مستقبل التوازنات الجيوبوليتيكية في ظلّ الصراع الدولي"، ومذكرة ماستر بعنوان "العمق الاستراتيجي للدولة الجزائرية في بعديه العسكري والاجتماعي". تتمثّل بعض أبحاثه المنشورة في: "الاحتواء المتبادل: تحليل للتنافس الأمريكي الصيني"، و"تحولات القوة في النظام الدولي وانعكاساتها على الجيش الجزائري"، و"الحس الأمني في الكتابات الفكرية: رسائل النور أنموذجا"، و"الشرعية السياسية وعلاقتها بالخطاب السياسي"، و"الأمن البيئي ومعضلة الكوارث الصناعية".

Critical Voices

on Ideas, Politics, and International Relations

Re-thinking Our World Together

"**Critical Voices** on Ideas, Politics and International Relations" is a research unit within the *Center for Islam and Global Affairs (CIGA) at Istanbul Sabahattin Zaim University in Türkiye*. **Critical Voices** focuses on publishing objective analyses on intellectual, political, and global issues, particularly with regard to countries across the Islamic world as well as related regional and international affairs. Its main purpose is to present scholarly and critical perspectives, offer alternative and novel approaches, or think differently on current affairs.

CIGA does not necessarily approve, endorse, or promote the conclusions or positions of the authors in Critical Voices.

Director & Editor-in-Chief: Prof. Sami A. Al-Arian
Executive Editor/Copy Editor (Arabic): Djallel Khechib
Copy Editor (English): Thomas Abdulqadir Parker
Technical Assistants: Muhammad Taimoor Bin Tanveer (English), Fafimah Gad (Arabic)

No reproduction of any part of this volume may take place without the written permission of the Center for Islam and Global Affairs (CIGA)
For additional information or permission to reproduce selections from this Critical Voices, write to: *"Critical Voices on Ideas, Politics and International Relations", Center for Islam and Global Affairs, Istanbul Sabahattin Zaim University, Halkalı, Küçükçekmece, 34303*

Web: ciga.izu.edu.tr

Tel.: +90-212-692-9689

Fax.: +90-2 l 2-693-8229

E-mail: ciga@izu.edu.tr

Copyright© 2025 Center for Islam and Global Affairs

All Rights Reserved

Publishing Criteria

Critical Voices (CV) welcomes the contributions of academics, experts, practitioners, and researchers in both English and Arabic, including studies, articles, books reviews, critical analyses and reviews, as well as original scholarly translations. Only submissions that meet high scholarly standards will be accepted.

All submissions must adhere to the following criteria:

1. The submission must offer original ideas, present alternative critical perspectives, or propose novel thinking about familiar topics.
2. The submission must be an original piece and cannot be previously published, in whole or in part, in any electronic or print platform. Additionally, the submission cannot be under review by any other publication or platform while it is being reviewed by *Critical Voices*.
3. The submission must be deemed relevant to CIGA's mission and research interests.
4. The submission must be written in well-expressed language (by utilizing the generally accepted standards of academic and scholarly writing), and adhere to the integrity and robustness of quality scholarship.
5. The submission must use the methodological and analytical tools of the social sciences.
6. The submission must document all references. It is preferred that authors use the Chicago School Citation Method (see here).
7. The submission must be accompanied by an abstract of no more than 150 words, including five key words and an outline of the main argument and conclusions.

8. A biography (a narrative of no more than 150 words accompanied by a clear personal photo) and the author's CV shall be attached to the submitted work.

9. If the submitted work is accepted for publication, referees or reviewers have the right to ask the author(s) to modify the submitted work, reduce its volume, or expand it according to the publication's criteria or reviewer's discretion.

10. Word Count Limits (including footnotes and references):

- Studies and Research Papers: 4000-8000 words.
- Articles and Analyses: 2000-3500 words.
- Critical Analyses or Reviews, and Reviews of Books and Academic Studies: 2500-4000 words (it is desirable that the selected books or academic studies have been published within the last three years, or are original theoretical books or studies).
- Academic Translations: At least 3000 words (it is desirable that the selected works for translation have been published within the last three years or are original theoretical works).

Critical Voices Publishing Policy

1. All submissions must be in .doc or .docx format (.pdf submissions are not accepted), and must use 14 point font for text and 16 point font for titles, as well as 1.5 line spacing.
2. All submissions must be emailed as attachments and sent to djallel.khechib@izu.edu.tr with the subject line **Critical Voices.**
3. Authors will be notified about their submissions within a week of receipt.
4. The submitted work will be evaluated by academic referees, and the outcome will be sent to authors within eight weeks.
5. The response of the referees' evaluation will be in one of the following three forms: *acceptance*, *acceptance with changes or modifications*, or *rejection*.
6. CIGA has the right to reject any submitted work without providing any reasons or justifications.
7. In the event that there is plagiarism or collusion, or proof of any violation of academic ethics, CIGA has the right to withdraw any accepted work or remove it after publication. CIGA will also bar the author(s) from ever publishing any work with it or participate in any of its activities.
8. CIGA may offer financial rewards only for published works in print after notifying and receiving the concurrence of the author and may also provide a financial honorarium when the author is formally commissioned by the Center to write on a specific topic.
9. CIGA may provide a *Certificate of Participation or Publication* if requested by the author(s).
10. CIGA may allow authors or researchers whose publications appear in the *Critical Voices'* section on its websites to present their published works within its activities, whether in person or remotely.

11. CIGA has the right to translate and publish any accepted or published work from its original language to other languages without the concurrence of the author(s).

12. CIGA will adhere to the most thorough professional and ethical standards including the preservation of privacy, confidentiality, anonymous and blind refereeing, as well as not disclosing the names of the referees.

13. The *Critical Voices* section encourages the submission of any critical remarks or comments on any topic related to the content or form of its publications.

Center for Islam and Global Affairs (CIGA)

https://www.izu.edu.tr/en/ciga/about-us/our-center

Vision

To be a premiere research institution for ideas, analysis, and policy recommendations on global affairs impacting the Muslim World, and to foster future relations with world powers based on shared principles, common interests, and mutual respect.

Mission Statement

CIGA is an independent, nonprofit, research and public policy institution based in Istanbul, Turkey, and affiliated with Istanbul Sabahattin Zaim University. Its mission is "To conduct high quality research and analysis, educate the public and policymakers, train experts, and propose novel ideas and policy recommendations regarding global policies and relations impacting the Muslim world, and the development and progress of Muslim societies."